

**Exhibit no. 5
Articles 9, 10, 19 of Law no. 28/67
of May 9, 1967**

Articles 9, 10, 19 of Law no. 28/67 of May 9, 1967

Article 9:

The Commission's task is to verify, taking each bank separately, the proper implementation of bank's regulations provided for under Title III of the Code of Money and Credit, in conformity with the rules defined in Articles 149 and 150 of the said Code.

The Commission shall carry out periodical verifications for all banks, without complying, if it should deem it necessary, with the provisions of paragraphs 1 and 2 of Article 149 of the aforementioned Code.

The Commission shall perform the supervisory powers granted to the Governor of the Central Bank and to the Central Bank by the Code of Money and Credit, as well as the powers granted to it by the present law.

The Commission may establish for each bank a program designed to improve its position and reduce its overheads, and recommend its application by the bank.

Article 10:

A Higher Banking Commission is established at the Central Bank and is composed as follows:

- The Governor of the Central Bank, Chairman.
- One of the vice-governors designated by the Central Bank Board.
- The Director-General of the Ministry of Finance.
- A magistrate with at least ten years' practice, appointed by decree following the approval of the Higher Council of Magistrates.
- The member appointed to the Banking Control Commission upon the proposal of the Lebanese Banks' Association.

The Chairman of the National Deposits Guarantee Establishment, set up by the present law, shall join the Commission, once the said Establishment is created.

This Commission shall replace the Sanctions Commission referred to under Article 209 of the Code of Money and Credit, and it shall apply, if need be, the sanctions provided for in Article 208 of the said Code and shall exercise the prerogatives vested in it by virtue of such Code.

The Banking Control Commission must inform the Governor of the Central Bank of the situation of banks individually and globally. The Higher Banking Commission may also require from the Commission additional information concerning the matters that are submitted to its consideration.

The Higher Banking Commission meets upon the invitation of its Chairman or upon the request of two of its members. Its meetings are not legal unless at least four of its members are in attendance.

The Commission's resolutions are passed by a majority of at least three votes. In the event of a tie, the Chairman shall have a casting vote.

Article 19:

The Central Bank may set the maximum rate of interest which banks shall be authorized to pay on deposits. If depositors receive interest in excess of such maximum rate, their deposits shall not be deemed covered by the guarantee.

As for the infringing bank, it shall be liable by virtue of Article 209 of the Code of Money and Credit, to one of the sanctions listed in Article 208 of the said Code, as well as to a fine from 5,000 to 25,000 Lebanese Pounds.

١/٨٥٢٦

وزارة المالية - النقد والتسليف

قانون رقم ٦٦/٢٠
صدر في ٣ حزيران سنة ١٩٦٦
إجازة انضمام لبنان إلى الاتفاقية الدولية
للمع تبريف النقد

(راجع: وزارة المالية - الاتفاقيات الدولية)

قانون رقم ٦٧/٢٨
صدر في ٩ أيار سنة ١٩٦٧
تعديل واملاك التشريع المتعلق بالمصارف
وإنشاء مؤسسة مختلطة لضمان
الودائع المصرافية

معدل بموجب:

١٩٦٧/٠٧/٠٣	المرسوم الاشتراعي رقم ٨ تاريخ
١٩٦٧/٠٨/٠٥	والمرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ
١٩٦٨/٠٥/٠٣	المرسوم رقم ٩٧٨٩ تاريخ
١٩٧٠/٠٣/١٦	والمرسوم رقم ١٤٠١٣ تاريخ
١٩٧٠/٠٦/١٥	والقانون رقم ٧٠/١٤ تاريخ
١٩٧٢/٠٥/٢٦	والمرسوم رقم ٣٢٢١ تاريخ
١٩٧٥/٠٤/٢١	والمرسوم رقم ٩٧٣٩ تاريخ
١٩٧٧/٠٢/٢٣	والمرسوم رقم ٢٨ تاريخ
١٩٨٥/٠٤/٠١	والقانون رقم ٨٥/٤ تاريخ
١٩٨٦/١٢/٢٤	والقانون رقم ٨٦/٤٨ تاريخ
١٩٨٨/٠٤/٢٠	والقانون رقم ٨٨/١٥ تاريخ
١٩٩١/١١/٠٧	والقانون رقم ١١٠ تاريخ

يعدل:

١٩٦٣/٠٨/٠١ . تاريخ ١٣٥١٣ المرسوم رقم

اقر مجلس النواب
وينشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

الباب الأول
أحكام متعلقة بقانون النقد والتسليف

المادة الأولى - نظام فتح فروع للمصارف
العاملة في لبنان*

يخضع لترخيص مسبق من مصرف لبنان وفق
نظام يضعه بالتشاور مع جمعية مصارف لبنان
فتح فروع في الخارج لمصارف لبنانية وكذلك فتح

المادة الأولى -

توضح موضع التنفيذ الأحكام التالية من قانون
النقد والتسليف الصادر في أول آب سنة
١٩٦٣:٢٢٤

المادة ١١ - المواد ١٢ إلى ١٩ معنية - المادة
٢٠ مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة
٢٣٠ - المادتان ٢١ و ٢٢ - المواد ٢٥ إلى
٧٠ معنية - المواد ٤١ إلى ٤٦ معنية - المواد
إلى ٧٤ معنية - الفقرة (أ) من المادة ١١٠ - المادة
١١٨ - المواد ١٢١ إلى ١٢٤ معنية الفقرة الأولى
من المادة ١٢٦، مع مراعاة الباب الخامس في ما
خص المؤسسات المنشأة قبل نشر هذا المرسوم -
المادتان ١٢٧ و ١٢٨ - المادتان ١٣٠ و ١٣١ -
المادتان ١٣٢ و ١٣٣ مع مراعاة أحكام المادة
٢١٤ في ما خص المؤسسات المنشأة قبل نشر هذا
المرسوم - المواد ١٤٣ إلى ١٤٦ معنية - المادة
١٥١ - المواد ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ مع مراعاة
أحكام المادتين ٢١٥ و ٢١٦ في ما خص
المؤسسات المنشأة قبل نشر هذا المرسوم - المواد
إلى ١٧١ معنية - المادة ١٧٩ - المواد ١٨١ إلى
١٨٤ معنية - المواد ١٨٥ إلى ١٩٠ معنية،
على أن تطبق ابتداء من سنة ١٩٦٤ المادة المالية -
المادة ١٩١ - المادة ١٩٣ - المادة ١٩٦ - المادة
١٩٧ مع مراعاة أحكام المادتين ٢١٥ و ٢١٦ في
ما خص المؤسسات المنشأة قبل نشر هذا المرسوم -
الماد ١٩٨ إلى ٢٠٠ معنية - المواد ٢٠٢ إلى
٢٠٦ معنية - المادة ٢٠٧ في ما خص مخالفة
المادة ١٤٦ - المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ .

المادة ٢ -

ينشر هذا المرسوم وبلغ حيث تدعو الحاجة،
ويعتبر نافذا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية.

الذوق في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣

الامضاء: فؤاد شهاب

نشر هذا المرسوم في عدد الجريدة الرسمية رقم
١٩٦٣/١١/٢٨ ٩٥ تاريخ

٢٦/٨٠/٣

تطبق على الاعضاء احكام المادتين ١٩ و ٢٠ من قانون النقد والتسليف، وتحدد مخصصاتهم في نظام اللجنة الخاص.

يتحمل مصرف لبنان جميع النفقات العائدة لهذه اللجنة.

تبادر اللجنة عملها فور تعينها وتضع نظاماً لعملها ولموظفيها تصدق عليه الهيئة المصرفية العليا المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون.

وللجنة أن تطلب المعلومات التي تحتاج إليها من المصرف المركزي.

كما أن لحاكم مصرف لبنان أن يطلب من اللجنة أن تقوم بتدقيق خاص في وضع مصرف معين.

أضيفت الفقرة التالية إلى المادة ٨ بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٤٢ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥:

عند غياب رئيس اللجنة ينوب عنه أكابر عضوي^(٤) اللجنة سناً وعند التساوي فاقدمهما في العمل المصرفية. وعند غياب أي من عضوي اللجنة ينوب عنه من تعينه الهيئة المصرفية العليا من بين المدراء في المصرف المركزي.

يمارس الرئيس أو العضو المناوب صلاحيات الرئيس أو العضو الأصيل^(٥).

المادة ٩ - مهام لجنة الرقابة*

مهمة اللجنةتحقق من حسن تطبيق النظام المصرف في المنصوص عليه في الباب الثالث من قانون النقد والتسليف على المصارف افراديًا وفق الأصول المحددة في المادتين ١٤٩ و ١٥٠ من قانون النقد والتسليف.

ويجب على اللجنة أن تقوم بالتدقيق الدوري على جميع المصارف دون القيد، إذا رأت ذلك، بأحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٤٩ من القانون المذكور.

(٤) ورد في المرسوم التشريعي رقم ٤٢ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ ان هذه الفقرة تضاف إلى المادة ٢ والاصح ان تكون اضافة هذه الفقرة إلى المادة ٨ لأن نص هذه الفقرة لا يختلف مع نص المادة ٢ بل مع نص المادة ٨.

(٥) ذكر في نص المرسوم التشريعي رقم ٤٣ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ كلمة عضوي واستبدلت باعطاء بعد زيادة اعضاء اللجنة الى خمسة بموجب القانون رقم ٨٥/٤ تاريخ ١٩٨٥/٤/١.

(٦) راجع المرسوم رقم ٩٩٧٦ تاريخ ١٩٧٥/٤/١ المادة ٣ المتعلقة بحق الرئيس بالاطلاع على السجلات.

لا يطبق هذا الامتياز على التزامات الفرع العامل في لبنان تجاه مركز المصرف الرئيسي وسائر فروعه.

المادة ٨ - لجنة الرقابة على المصادر*

تشأ لدى مصرف لبنان لجنة مستقلة للرقابة على المصادر^(١) غير خاضحة في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف وترتبط بها دائرة الرقابة المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون النقد والتسليف.

تؤلف اللجنة من خمسة^(٢) أعضاء يعينون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على الوجه التالي:

أولاً - اختصاصي في الشؤون المصرفية أو المالية أو أستاذ جامعي متخصص في هذه الشؤون رئيساً.

ثانياً - عضو تقرره جمعية المصادر في لبنان.

ثالثاً - عضو تقرره مؤسسة الضمان المنشأة بموجب هذا القانون وبحل محل عن مصرف لبنان يعينه مجلس المصرف محل العضو الذي يمثل مؤسسة الضمان ريثما تباشر هذه المؤسسة عملها.

يعين أعضاء هذه اللجنة لمدة خمس سنوات وينبغي أن تتوافق فيهم الخبرة والصفات المعنية التي تستوجبها ممارسة وظيفتهم.

يتفرغ أعضاء اللجنة إلى عملهم ولا يجوز أن يتعاطوا أي عمل آخر.

يقسم الأعضاء بين يدي رئيس الجمهورية على أن يقوموا بوظائفهم بأخلاص ودقة محترمين القانون والشرف ويلزمون بكتمان السر المصرفية المفروض بالمادة ١٥١ من قانون النقد والتسليف المعطوفة على قانون ٣ أيلول سنة ١٩٥٦^(٣).

تأخذ اللجنة قراراتها بالأكثرية.

(١) راجع القرار رقم ٧٧٣٧ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ المرفق بالتحريم الأساسي للمصارف لدى المصارف والمؤسسات المالية.

(٢) عدل عدد أعضاء لجنة الرقابة على المصادر بحيث أصبح خمسة بدلاً من ثلاثة بموجب المادة ٢ من القانون رقم ٨٥/٤ تاريخ ١٩٨٥/٤/١.

(٣) راجع المرسوم التشريعي رقم ٤٣ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ الذي حدد مسؤولية رئيس وعضو لجنة الرقابة على المصادر.

وزارة المالية - النقد والتسليف

٤٨٩٢٦

المادة ١٠ - تجديد قانون النقد والتسليف *
تبديل الفقرة "د" من المادة ٢٨ من قانون
النقد والتسليف بالعبارة الآتية:
دخل التعديل في صلب النص المذكور.

تمارس اللجنة صلاحيات الرقابة المنوطة
لحاكم مصرف لبنان ولمصرف لبنان
بموجب قانون النقد والتسليف والصلاحيات المعطاة
لها بموجب هذا القانون.

يحق للجنة أن تضع لا ي مصرف برنامجا
لتحسين أوضاعه وضبط نفقاته وان توصيه بالتقيد
به.

باب الثاني

أحكام متعلقة بإنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع

المادة ١١ - إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان
الودائع *
تشكل مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية
تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة في
لبنان.

استبدل نص الفقرتين ٢ و ٣ من المادة
 ١٢ بموجب المادة ٢ من المرسوم رقم ١٤٠١٣
 تاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ بالنص التالي :

تعرف هذه المؤسسة باسم "المؤسسة الوطنية
 لضمان الودائع" ويكون مركزها بيروت وتكون
 اسمها اسمية وغير قابلة للتفرغ.

تحدد مساهمة كل مصرف برأس المال المؤسسة
 بمتى مقطوع قدره ماية ألف ليرة لبنانية يدفع
 نصفه في مصرف لبنان عند الاكتتاب، والنصف
 الآخر بمهلة أقصاها سنة من تاريخ تأسيس
 المؤسسة .

وتحتبر هذه المساهمات أعباء قابلة التزيل
 بمفهوم قوانين ضريبة الدخل.

تحدد مساهمة الدولة في رأس المال بمبلغ يعادل
 مجموع ما تدفعه المصارف.

تعمل هذه المؤسسة وفق أحكام هذا القانون
 ونظمها الأساسي وأحكام قانون التجارة غير
 المخالفة.

المادة ١٢ - لجنة التأسيس *

تقوم مقام المؤسسين وتحمل وفق أحكام قانون
 التجارة لجنة^(٢) تولى بمرسوم تضم ممثلين عن
 كل من: وزارة المالية ومصرف لبنان وجمعية
 المصارف وأخصاصها في شؤون الضمان.

المادة ١٣ - الهيئة المصرفية العليا *
تشكل لدى مصرف لبنان هيئة تسمى الهيئة
المصرفية العليا^(١) وتتولى من:

- حاكم مصرف لبنان - رئيسا
 - أحد نواب الحاكم يختاره مجلس المصرف
 المركزي .

- مدير المالية العام
 - قاض مارس القضاء عشر سنوات على الأقل
 يعين بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

- العضو المعين بناء على اقتراح جمعية
 المصارف في لجنة الرقابة .

ينضم رئيس المؤسسة الوطنية لضمان الودائع
 المنشأة بموجب هذا القانون إلى الهيئة فور إنشاء
 المؤسسة المذكورة .

استبدل نص الفقرة ٣ من المادة
 ١٠ بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم
 ١٤٠١٣ تاريخ ١٩٧٠/٣/١٦ بالنص التالي :

تحل هذه الهيئة محل لجنة العقوبات المنصوص
 عليها في المادة ٢٠٩ من قانون النقد
 والتسليف وتطبق عند الاقتضاء العقوبات المبينة
 في المادة ٢٠٨ من القانون المذكور وتمارس
 الصلاحيات المعطاة لها بموجب هذا القانون .

على لجنة الرقابة ان تطلع بداعيا حاكم مصرف
 لبنان على أوضاع المصارف إجمالا وإفراديا. كما
 أن الهيئة الحق في أن تطلب من اللجنة
 أية معلومات إضافية عن القضايا التي تعرض
 عليها .

تجتمع الهيئة المصرفية العليا بناء على دعوة
 من رئيسها أو بطلب اثنين من أعضائها، ولا تكون
 اجتماعاتها قانونية إلا إذا حضر أربعة أعضاء
 على الأقل.

وتتخذ قراراتها بأكثرية ثلاثة أصوات
 على الأقل وعند التعادل يكون صوت الرئيس
 مرجحا.

(١) راجع المرسوم رقم ٧٩٧٧ تاريخ ١٩٦٧/٨/١٦ المتطرق بتحديد الأصول الواجب اتباعها
 أمام الهيئة المصرفية العليا .

© المنشورات الحقوقية صادر

(٢) صدر المرسوم رقم ٧٨٠٨ تاريخ ١٩٦٧/٧/١٥
 القاضي بتأليف لجنة المنصوص عليها بالمادة ١٣ من
 هذا القانون .

وزارة المالية - النقد والتبلييف

المادة ٧ - أموال المؤسسة*
تودع جميع أموال المؤسسة لدى مصرف لبنان في حساب خاص لا ينتج فائدة ويمكن للمؤسسة أن توظف قسماً من أموالها في سندات حكومية لبنانية أو مكفولة من الدولة أو في تملك عقارات في لبنان.

المادة ٨ - حالة توقف مصرف عن الدفع*
في حال توقف مصرف عن الدفع تدفع مؤسسة الضمان المبالغ المضمونة بموجب هذا القانون لأصحابها وتخل محلهم في حقوقهم كافة.

المادة ٩ - تعين الحد الأقصى ل معدل الفائدة*

استبدل نص المادة ٩ بموجب المادة ٤ من المرسوم رقم ١٤٠١٣ تاريخ ١٦/٣/١٩٧٠ بالنص التالي:

لمصرف لبنان ان يعين الحد الأقصى ل معدل الفائدة التي يجوز للمصارف ان تمنحها لاموال المودعة لديها.

وإذا تقاضى أحد المودعين فائدة تزيد على هذا الحد، تسبّب وديعته غير مشمولة بالضمانة.

أما المصرف المخالف فيحاقب وفقاً للمادة ٢٠٩ من قانون النقد والتسييل بحدى العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٢٠٨ وبغرامة تتراوح بين /٥٠٠٠ و/٢٥٠٠٠ ل.ل.

المادة ١٠ - الإعفاءات والامتيازات*

تستفيد مؤسسة الضمان من الإعفاءات والامتيازات المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم العاشر من قانون النقد والتسييل وتعفى في حال تصفية أحد المصارف من الموجب الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من قانون النقد والتسييل.

الباب الثالث أحكام انتقالية ومتقدمة

المادة ١١ - منع تسهيلات التسييل*
يبقى جائزًا لغاية ١٠ أيار سنة ١٩٦٨ منع المصارف تسهيلات^(٢) التسييل المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦/٦٢ الصادر بتاريخ ٩ تشرين

(٢) راجع القرار رقم ٧٥٥ تاريخ ١٣/٨/١٩٩٨ المرفق بالتميم الأساسي للمصارف رقم ٤٨ والمتطرق بنشر نظام الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية.

٢- الشيكات وأوامر الدفع وتسهيلات التخطيط البريدية.

٣- الحسابات القائمة بين المصارف المقيمة والعاملة في لبنان.

٤- حسابات التسوية الخاصة للمصارف تحدد معدلات الرسم في مطلع كل سنة بمرسوم^(١) يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، بعد استطلاع رأي المؤسسة الوطنية لضمان الودائع.

تنظم المؤسسة الوطنية لضمان الودائع خلال الفصل الأول من كل سنة بياناً بالمبالغ المستحقة على كل من المصارف المقيمة والعاملة في لبنان، وفقاً للأسس المبينة أعلاه، بالإضافة إلى عناصر حسابات تلك المصارف.

يلغى مثل المؤسسة الوطنية لضمان الودائع لدى لجنة الرقابة على المصارف عناصر الحسابات المشار إليها في الفقرة السابقة إلى المؤسسة المذكورة بموجب بيانات نموذجية تحدد صيغتها وعنصرها بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير المالية.

تعرض الخلافات الناجمة عن تفسير هذه المادة وتطبيق أحكامها على المجلس المركزي لمصرف لبنان الذي يبتها بالشكل النهائي.

تلغى جميع الأحكام القانونية المخالفة لهذا القانون أو غير متفقة مع مضمونه.

المادة ١٢ - واجبات الدولة تجاه المؤسسة*
تدفع الدولة سنويًا لمؤسسة الضمان مبلغاً يعادل مجموع حصيلة الرسم السنوي المفروض على المصارف.

(١) عدد معدل رسم الضمان السنوي للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع على المصارف العاملة في لبنان، بموجب المرسوم ١٢١٣٦ تاريخ ٢٩/٤/١٩٩٨ والمرسوم رقم ١٠٨٦ تاريخ ١٢/٨/١٩٩٩ والمرسوم رقم ٣٠٤٠ تاريخ ١٩/٥/٢٠٠٠ والمرسوم رقم ٤٩٩١ تاريخ ١١/٣/٢٠٠١ والمرسوم ٧٩٠٩ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٢ والمرسوم رقم ٩٧٩٠ تاريخ ١٨/٣/٢٠٠٣ والمرسوم ١١٩٢٤ تاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٤ والمرسوم رقم ١٤٧٦٧ تاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٥ والمرسوم رقم ١٦٧٧٦ تاريخ ٤/٤/٢٠٠٦ . والمرسوم رقم ١٨٤ تاريخ ٥/٩/٢٠٠٨ والمرسوم رقم ١٨١٠ تاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ . والمرسوم رقم ١٨١٠ تاريخ ٢٢/٥/٢٠٢٠ والمرسوم رقم ٢١٥/٥/٤٠٨٩ تاريخ ٢١/٥/٢٠١٠ والمرسوم رقم ٩٨٩٦ تاريخ ١٦/٨/٢٠١١ والمرسوم رقم ٩٣٦١ تاريخ ١٧/١١/٢٠١٢ .